

**Royaume du Maroc**

Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement  
Département de l'Energie et des Mines



**المملكة المغربية**

وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة  
قطاع الطاقة والمعادن

**كلمة الدكتور عبد القادر اعمارة  
وزير الطاقة والمعادن والماء و البيئة**

**بمناسبة افتتاح**

**مؤتمر الطاقة العربي العاشر بأبو ظبي  
تحت شعار : "الطاقة و التعاون العربي"**

**الأحد 21 دجنبر 2014**

- بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على مولانا رسول الله
- معالي الأخ الكريم وزير الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة
  - أصحاب المعالي السادة الوزراء،
  - معالي الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
  - السادة رؤساء الوفود
  - حضرات السيدات و السادة

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها لهذا المؤتمر و على حفاوة استقبالها و كرم ضيافتها. كما أتوجه بخالص امتناني لمعالي وزير الطاقة بالإمارات العربية المتحدة الشقيقة و لمعالي الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على الدعوة الكريمة لحضور أشغال مؤتمر الطاقة العربي العاشر و الذي تم اختيار شعاره بعناية كبيرة و هو "الطاقة و التعاون العربي". و هذا لعمري ما يجب أن نضعه دائما نصب أعيننا و نحن نتعامل مع قضايا الطاقة المتشعبة التي ترخي بظلالها على جميع الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

لا شك كذلك أن التعاون بين الأقطار العربية سيمكننا من بناء و تبني رؤية واضحة فيما يتعلق باستخدام الطاقات التقليدية و غير التقليدية و الجديدة أو المتجددة بشكل يضع هذه المصادر في سياق تكاملي يخدم هدف أمن الإمدادات الطاقية لبلداننا و التفاعل الإيجابي مع محيطها الإقليمي و الدولي.

و ليس من نافلة القول التأكيد على أن التعاون بين الدول العربية في مجال الطاقة لم يعد خيارا من ضمن خيارات أخرى بل أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التحديات الطاقية المستقبلية في إطار تكاملي لإنجاح ما يصطلح عليه دوليا بالتحول الطاقى.

## حضرات السيدات و السادة،

على المستوى القطري، فإن المملكة المغربية تعرف نفس تحديات الدول العربية الأخرى حيث أن الطلب على الطاقة الأولية يعرف تزايدا مضطربا بحيث انتقل من 0,36 طن مقابل بترول للفرد سنة 2002 إلى 0,56 طن سنة 2013. و بلغ الاستهلاك الإجمالي لسنة 2013 ما يناهز 18,4 مليون طن مقابل بترول تمثل منها المواد البترولية حصة 60 % و الفحم الحجري 22 %. و نفس الوثيرة التصاعدية عرفها نمو الطاقة الكهربائية حيث عرفت العشرية الأخيرة نموا ب7% سنة 2013 و وصل الطلب على الكهرباء 32 ألف ميكاواط في الساعة. كل هذا نتج عنه فاتورة استهلاكية تقدر ب 12,3 مليار دولار أمريكي السنة 2013.

إن المملكة المغربية، لمواجهة إكراهات تأمين التزويد بالطاقة و الخروج من طوق التبعية المطلقة للاستيراد و تماشيا مع التوجهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اعتمدت خارطة طريق منذ سنة 2009 تركز أساسا على تنويع الباقة الطاقية من خلال رفع حصة الطاقات المتجددة محليا و اعتماد النجاعة الطاقية و السعي إلى التكامل الطاقى الجهوي.

و من هذا المنطلق، تعززت الترسانة القانونية و التنظيمية و المؤسساتية بقوانين و تنظيمات جديدة للطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية و السلامة و الأمن النوويين. و قد أحدثت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية و شركة الاستثمارات الطاقية و معهد الأبحاث في الطاقة الشمسية و الطاقات الجديدة و تم تجميع أشرط الماء و الكهرباء و التطهير في مؤسسة واحدة: المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب. و تم الشروع في إنجاز قدرة كهربائية جديدة تبلغ 12600 ميكاواط في أفق 2025 أكثر من نصفها شمسي و ريحي. و هو الأفق الذي حددناه لتقليص التبعية الطاقية بحوالي 14 % ليصل إلى 84,4% سنة 2025 بعد أن كانت تناهز 98,5% سنة 2008. و هو كذلك الأفق الذي ستصل فيه حصة الطاقات المتجددة في الباقة الطاقية 15% و في الباقة الطاقية الكهربائية حوالي 50 %.

و لقد شرعنا من خلال ثلاثية الإنتاج و التصنيع المحلي و البحث و التنمية في  
تتمين مؤهلات المملكة المغربية في مجالات الطاقة المتجددة حيث تتوفر على  
مكامن شمسية تناهز 6,5 كيلواط ساعة في المتر المربع في اليوم و ممكن ريحي  
يصل إلى 25000 ميكواط على اليابسة و ما يفوق 250 ألف ميكواط في  
عرض البحر. هذا بالإضافة إلى الإمكانيات الكهرومائية حيث تبلغ القدرة المنشأة  
1770 ميكواط.

لقد اعتمدنا في خارطة الطريق هذه على التحرير التدريجي لقطاع الكهرباء و  
إشراك القطاع الخاص خاصة في مجال الطاقات المتجددة و قريبا، إن شاء الله،  
سنفتح سوق الكهرباء من مصادر متجددة على مستوى الجهد المتوسط. و  
سنشرع بعد ذلك في فتح الجهد المنخفض. هذا بالإضافة إلى شروعنا منذ بضع  
أيام في تفعيل خارطة طريق لإدخال الغاز الطبيعي المسال الذي سيمكن بلادنا  
من التحكم في الاستعمال المكثف للطاقات المتجددة خاصة الريحية منها.

و أخيرا، لا بد أن أذكر أن المملكة المغربية خضعت مؤخرا لتقييم معمق  
لاستراتيجيتها الطاقية من طرف الوكالة الدولية للطاقة و هو التقييم الذي ثمن  
الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدت بلدنا مع بعض الملاحظات للمستقبل خاصة  
أن استراتيجيتنا تروم إرساء نموذج يخفض من انبعاث الغازات الدفيئة.

إن المملكة المغربية منفتحة على كل أوجه التعاون مع الدول العربية الشقيقة و  
منفتحة كذلك للتعاون مع القطاع الخاص العربي لأن الاستثمارات في القطاع  
الطاقي في الحد الأدنى للعشر سنوات المقبلة بالمغرب ستتجاوز 36 مليار دولار  
و هو ما يشكل فرصا استثمارية مهمة للرساميل و الخبرة العربية.

وفقنا الله لما فيه خير أمننا و شعوبنا تحت قيادة ولاة أمورنا و السلام عليكم و  
رحمة الله.

